

بيان مشترك حول الحقوق المدنية والسياسية خلال مواجهة جائحة كوفيد-19

إحاطة المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة 9 أبريل 2020

هذا بيان مشترك نيابة عن المنظمات الموقعة من جميع أنحاء العالم، موجه إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة برسالة واحدة: نحن معا في هذا الأمر، لا تنتهكوا حقوق الإنسان في الرد على COVID-19.

بينما تتخذ الدول تدابير استثنائية للحد من انتشار COVID-19، فإننا ندرك الجهود حسنة النية للعديد من الدول لحماية رفاه سكانها والحق في الحياة والحق في الصحة وغيرها من حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإننا نحث الدول على تنفيذ هذه التدابير في سياق من سيادة القانون والحماية القانونية لحقوق الإنسان: يجب أن تكون جميع الاستجابات لـ COVID-19 قائمة على الأدلة، خاضعة للقانون، وضرورية لحماية الصحة العامة، غير تمييزية ومحددة المدة ومتناسبة.

يجب أن تكون جميع الاستجابات لـ COVID-19 متجذرة بعمق في المبادئ الشاملة لاحترام كرامة الإنسان واستقلالته وذاتيته وعدم التمييز والمساواة واحترام التنوع والاندماج. ويجب أن تتوافق أي استجابة مع المعايير الدولية الخاصة بتشريعات الطوارئ وأن تركز على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. إن التدابير الاستثنائية مشروعة فقط في ظل ظروف استثنائية بقدر ما تهدف إلى الاستجابة لتهديد مباشر للصحة العامة و فقط بالقدر اللازم والمتناسب لمواجهة هذا التهديد.

حتى الآن، هناك أكثر من 1,699,595 حالة مؤكدة من COVID-19 حول العالم. إن الأسابيع القليلة المقبلة حاسمة لأن التدابير التي تتخذها الدول ستحدد مسار الوباء. وستعرض الموارد لضغوط شديدة وقد يكون هناك المزيد من النقص في الأفراد ومعدات الحماية مما سيضع الدول وجميع السكان تحت ضغط هائل. قد يتم الإبلاغ عن المزيد من الحالات من قبل بعض البلدان مما سيؤدي إلى تنفيذ تدابير أكثر صرامة. ومع ذلك، على الرغم من التحديات التي تواجهها الحكومات في جميع أنحاء العالم، فإن أي استجابات للوباء تستخدم كمجرد ذريعة لتقييد الحيز المدني، أو تقوم بذلك إلى حد غير ضروري أو غير متناسب مع التهديدات المحددة للصحة العامة التي يشكلها تفشي COVID-19، فإنها لا تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء لجوء الدول إلى إساءة استخدام سلطات الطوارئ والقيود غير المبررة على الحقوق الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات. ففي جميع أنحاء العالم، يتعرض الصحفيون والمدافعون وغيرهم من الأصوات المستقلة أو الناقدة للتهديد والعقاب على التحدث عن تطور الوضع في بلدانهم أو التدابير المتخذة استجابة للوباء بما في ذلك في طاجيكستان والنيجر ومصر والمملكة العربية السعودية وإل سلفادور وبنغلاديش والصين. وتبنى حكومات أخرى تدابير تشرعية تحد من الحريات الأساسية بما في ذلك في المجر وأرمينيا وأذربيجان والفلبين. وبعض الحكومات تسيء استخدامها لقمع التجمعات السلمية بما في ذلك في هونغ كونغ.

فرضت بعض الحكومات، بما في ذلك الهند وميانمار وبنغلاديش وإثيوبيا، قيوداً على الإنترنت وإغلاقاً مما يمنع العديد من الأشخاص من الوصول إلى معلومات حيوية حول كيفية حماية أنفسهم من الفيروس. تؤثر هذه القيود أيضاً بشكل سلبي على العدد المتزايد من الأشخاص الذين يعملون عن بُعد حتى يتمكنوا من ممارسة التباعد الاجتماعي.

الوصول إلى المعلومات أمر حاسم في الجهود المبذولة للحد من انتشار COVID-19. يجب أن تبادل الحكومات المعلومات الأساسية حول الوباء، مثل القرارات المهمة، وعدد الحالات المصنفة جغرافياً، وتوافر المعدات واللوازم، والمشورة الواضحة وغيرها من المعلومات المهمة الأخرى التي يجب إتاحتها بشكل استباقي بمجرد توافرها. يجب أن تكون المعلومات متاحة على نطاق واسع لجميع الأشخاص، وليس فقط المسؤولين الحكوميين المختارين أو الوسطاء الآخرين، كما هو الحال على سبيل المثال في أوزبكستان، وبهذه الطريقة ضمان تصرف الأفراد والمجتمعات والعاملين الصحيين استجابة للمعلومات الدقيقة.

ومن بين المجتمعات الأكثر استضعافاً تلك التي تعاني من ارتفاع مستويات الازدحام من دون الوصول إلى مرافق النظافة الأساسية، مثل المياه الآمنة والصرف الصحي المناسب، كما هو الحال في السجون ومخيمات اللاجئين ومراكز الاحتجاز الأخرى. قد لا يتمكن الأشخاص هناك من الوصول إلى الإنترنت مما يجعل من الصعب عليهم الحصول على المعلومات الحالية حول كيفية حماية أنفسهم من الفيروس.

يعيش المهاجرون في مراكز الاحتجاز، بما في ذلك في المكسيك واليونان، في ظروف قاسية دون الوصول إلى مرافق النظافة المناسبة، واستحالة ممارسة التباعد الجسدي بسبب الاكتظاظ. يُجرم جميع طالبي اللجوء الذين وصلوا إلى اليونان منذ 1 مارس 2020 بشكل منهجي من حق اللجوء. في المقابل، نشيد بدول مثل البرتغال التي قامت بشكل مؤقت بتنظيم طالبي اللجوء بطلبات معلقة لضمان حصولهم على الرعاية الصحية، بما في ذلك الرعاية الصحية الوقائية، والضمان الاجتماعي على قدم المساواة مع بقية السكان.

قد تضطر النساء والأطفال الذين يتعرضون، أو المعرضون، للعنف المنزلي إلى البقاء في مواقف خطيرة مع شريك أو قريب مسيء. وفي الوقت نفسه، قد تنخفض معدلات الوصول إلى خدمات الدعم وأماكن السلامة حيث تتأثر الملاجئ بتدابير الصحة العامة وتحويل موارد العدالة الجنائية.

نحن قلقون من أن الحكومات تقيد الأشخاص ذوي الإعاقة داخل مؤسسات في العديد من البلدان بما في ذلك فرنسا، بطريقة تنتهك حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتشكل كذلك تهديداً متزايداً للأشخاص ذوي الإعاقة للإصابة ب COVID-19.

ويساورنا القلق من تعطيل آليات الحماية الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك في كولومبيا، ومحاولات إضعاف معايير حماية مجموعات السكان الأصليين غير المتصل بهم وطردهم من أراضيهم في البرازيل.

نحن قلقون من الحكومات التي فرضت قيوداً أدت إلى انتهاكات حقوق الإنسان ضد أفراد مجتمع الميم، بما في ذلك في بيرو وأوغندا وكولومبيا. تحتاج الحكومات إلى التأكد من أن سياساتها شاملة وأن جميع الموظفين العموميين يتم تدريبهم على حقوق مجتمع الميم.

أفرجت عدة دول عن سجناء كجزء من استجابتها للحد من انتشار الوباء. هذه الإجراءات تستحق الثناء لأن مرافق الاحتجاز والسجون تعد من المناطق عالية المخاطر. نحث الدول الأخرى، بما في ذلك مصر، والبحرين، والكويت، وإيران، وإسرائيل، وليبيا، والمغرب، وسوريا، وتركيا، والهند، والإمارات العربية المتحدة على ضم المدافعين عن حقوق الإنسان، والمتظاهرين السلميين وسجناء الرأي إلى المفرج عنهم - والذين ما كان ينبغي اعتقالهم في المقام الأول.

نحن قلقون أيضاً من توسيع ممارسة الدولة في جميع أنحاء العالم لمراقبة تحركات الأشخاص والتحكم فيها عن كثب، حتى على حساب خصوصيتهم. يجب عدم استخدام الجهود المبذولة لاحتواء الفيروس كغطاء للدخول في حقبة جديدة من الأنظمة الموسعة بشكل كبير للمراقبة الرقمية الاجتياحية. إن إسرائيل وتايوان ومثالان بارزان على كيفية استخدام المراقبة التكنولوجية في هذا السياق وكيف يمكن أن يكون تأثير هذه التدابير غير متناسب عندما لا تكون محددة بدقة ومحدودة.

تمثل التحديات غير المسبوقة التي قدمها COVID-19 فرصة للدول ومنظمات المجتمع المدني للعمل معاً لهزيمة الفيروس. ونحث الدول على ضمان الشفافية والمساءلة حيث أنه بدون رقابة وشفافية قويتين، فإن التدابير المتخذة ستكون أقل فعالية. ونحث الدول على وجه الخصوص على ما يلي:

1. التأكد من أن جميع التدابير المعتمدة فيما يتعلق بوباء COVID-19 تأخذ في الاعتبار وتمثل بالكامل لالتزامات الدول الدولية في مجال حقوق الإنسان، وأن أي قيود تفرضها يجب أن تكون ضرورية ومتناسبة وشاملة ومحدودة زمنياً وتفي بجميع متطلبات القانون الدولي لحقوق الإنسان، والحفاظ على تواصل منتظم مع المجتمع المدني بما في ذلك في تقييم الامتثال لهذه التدابير مع المعايير الدولية.
2. ضمان عدم استخدام COVID-19 كذريعة لفرض قيود غير مبررة على المجتمع المدني، واستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، وفرض قيود غير مبررة على الحقوق والحريات الأساسية، والاستيلاء الاستبدادي على السلطة.
3. ضمان عدم استخدام وباء COVID-19 كذريعة لفرض الإعادة القسرية للاجئين في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ أو كذريعة لتعليق الحق الأساسي في التماس اللجوء أو الانتقاص منه.
4. التأكد من أن السلطة القضائية المستقلة، وليس الفروع الأخرى للحكومة، هي التي تقرر أي تدابير تحد من الوصول إلى المحاكم أو عملياتها، وتضمن أن المحاكم المستقلة تظل قادرة على التقييم، وإذا لزم الأمر أن تبطل أي فرض غير قانوني أو تمديد غير مبرر لتدابير الطوارئ، أو تقليص غير قانوني لسيادة القانون وحقوق الإنسان القائمة.
5. التأكد من أن الهيئات القضائية وسلطات الدولة الأخرى ذات الصلة تولي اهتماماً خاصاً للحالات العاجلة، حيث من المرجح أن يتسبب التأخير في ضرر لا يمكن إصلاحه، أو عندما تكون هناك حاجة إلى تدابير حماية للأشخاص المحرومين من الحرية، والمهاجرين بما في ذلك طالبي اللجوء واللاجئون وكذلك المهاجرون الداخليون والنساء والأطفال، مجتمع الميم، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات الدينية، والفئات الضعيفة الأخرى الذين يواجهون أو قد يواجهون مخاطر متزايدة من العنف أو الإساءة أو الإهمال، سواء نتيجة لتدابير الحبس العامة، أو الذين قد يصبحوا في خطر أكبر إذا تم تعليق الوصول إلى تدابير الحماية أو رفضها أو تقييدها.
6. تخفيف الضغط على نظام السجون وخفض المخاطر على صحة السجناء، والسكان على نطاق أوسع، من خلال الإفراج عن المحتجزين، ولا سيما الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان وسجناء الرأي الذين سجنوا بسبب أنشطة حقوق الإنسان، أو للتعبير عن آراء ناقدة
7. إيلاء اهتمام خاص للفئات المهمشة أو المستضعفة تقليدياً وضمان الوصول إلى الدعم المناسب والموارد وآليات الحماية، استجابةً لأية قضايا تتعلق بالوصم والاستبعاد والعنف والكرهية والوصم واستهداف ضحايا COVID-19.

8. ضمان عدم تجاهل أي شخص في سياسات التعامل مع جائحة COVID-19 وأن الاستراتيجيات الوطنية شاملة للجميع وتحجي بشكل فعال ضد التمييز على أي أساس مثل العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الإعاقة أو الدين أو الطبقة الاجتماعية أو النسب أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد، أو أي وضع آخر. يجب توفير الاتصالات والمعلومات بأشكال يسهل الوصول إليها، مع التأكد من أن جميع التدابير المتخذة لا تديم أي شكل من أشكال التمييز القائم على الإعاقة وأن تعتبر الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين.

9. تطبيق منظور النوع الاجتماعي في جميع السياسات المتعلقة بالوقاية من أوبئة COVID-19 ومكافحتها والتعافي منها.

10. الحفاظ على وصول موثوق به وغير مقيد إلى الإنترنت بحيث يكون للجميع الحق في الوصول إلى المعلومات ومشاركتها، وإنهاء جميع التدخلات غير المبررة في الاتصال بالإنترنت.

11. حماية دور أخبار ووسائل الإعلام المستقلة وصحافة الرأي العام. والتأكد من أن التدابير لاحتواء الفيروس، فضلا عن مكافحة التضليل، لا تستخدم كذريعة لإسكات وسائل الإعلام أو تنفيذ اللوائح الرجعية ضد الحريات الإعلامية.

12. التأكد من أن أي استخدام لآليات المراقبة لتتبع انتشار COVID-19 هو استخدام محدود من حيث الغرض والوقت، ويلتزم بضمانات صارمة وصريحة لحقوق الإنسان تماشي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تضمن الحق في حرية التعبير والخصوصية، من بين أمور أخرى، وكذلك، عدم التمييز وسرية وحماية المصادر الصحفية وغيرها من القواعد والمبادئ.

المنظمات الموقعة

Endorsed by:

1. African Centre for Democracy and Human Rights Studies (ACDHRS)
2. Al Mezan Centre for Human Rights
3. Al-Haq, Law in the Service of Man
4. ALQST for Human Rights
5. Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain
6. Amnesty International
7. Asian Forum for Human Rights and Development (FORUM-ASIA)
8. Asian Legal Resource Centre (ALRC)

9. Business & Human Rights Resource Centre
10. Cairo Institute for Human Rights Studies (CIHRS)
11. Center for Reproductive Rights
12. Centre for Civil and Political Rights
13. Centro de Investigación y Promoción de los Derechos Humanos (CIPRODEH)
14. Civic Assistance Committee
15. CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation
16. Civil Rights Defenders (CRD)
17. Civil Society Institute - Armenia
18. Committee for Justice (CFJ)
19. Committee on the Administration of Justice (Northern Ireland)
20. Committee to Protect Journalists
21. Commonwealth Human Rights Initiative (CHRI)
22. Commonwealth Lawyers Association
23. Commonwealth Magistrates' and Judges' Association
24. Conectas Direitos Humanos
25. DefendDefenders (East and Horn of Africa Human Rights Defenders Project)
26. Dhameer for Rights and Freedom - Yemen
27. Egyptian Front for Human Right (EFHR)

28. Egyptian Initiative for Personal Rights (EIPR)
29. European Center for Not-for-Profit Law Stichting
30. Flac (Free Legal Advice Centres)
31. Franciscans International
32. Fundacion Regional de Asesoría en Derechos Humanos, INREDH
33. Geneva for Human Rights - Global Training (GHR)
34. Groupe LOTUS
35. Gulf Centre for Human Rights (GCHR)
36. HRM "Bir Duino-Kyrgyzstan"
37. Human Rights Association (Turkey)
38. Human Rights Association of Spain (APDHE)
39. Human Rights Center MEMORIAL (Russia)
40. Human Rights House Foundation (HRHF)
41. Human Rights in China
42. Humanium
43. IDHEAS, LITIGIO ESTRATÉGICO EN DERECHOS HUMANOS - MÉXICO
44. International Bar Association
45. International Commission of Jurists
46. International Dalit Solidarity Network (IDSN)

47. International Disability Alliance
48. International Federation for Human Rights Leagues (FIDH)
49. International Institute on Race, Equality and Human Rights (Race & Equality)
50. International Legal Initiative (ILI) - Kazakhstan
51. International Lesbian and Gay Association (ILGA World)
52. International Movement Against All Forms of Discrimination and Racism (IMADR)
53. International Service For Human Rights (ISHR)
54. IWRAW Asia Pacific
55. Justiça Global
56. Lawyers' Rights Watch Canada
57. Legal Clinic "Adilet" (Kyrgyzstan)
58. Liga lidských práv (LLP) / Czech League for Human Rights
59. Ligue suisse des droits de l'Homme
60. Movimento Nacional de Direitos Humanos - MNDH Brasil
61. Musaala Organization for Human Rights
62. Nazra for Feminist Studies
63. Portuguese League for Human Rights - Civitas (Portugal)
64. Programa Venezolano de Educación - Acción en Derechos Humano (Provea)
65. Right Livelihood Foundation

66. Southern Africa Human Rights Defenders Network (SAHRDN)

67. The Advocates for Human Rights

68. The Association for Progressive Communications (APC)

69. Union Internationale des Avocats (UIA)

70. Unrepresented Nations and Peoples Organisation (UNPO)

71. Validity Foundation - Mental Disability Advocacy Centre

72. Watch for Human Rights - Yemen

73. Women's Centre for Legal Aid and Counseling (WCLAC)

74. World Organization Against Torture

75. Center for Civil Liberties (Ukraine)